

**قرار رئيس مجلس الوزراء**

رقم ١٨٣٨ لسنة ٢٠٠٨

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩  
والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛  
وبناءً على ما عرضه وزير الدولة للتنمية المحلية ؛

**قرار :****(المادة الأولى)**

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع توسيع وتطوير ازدواج الطريق المحوري الذي يبدأ من شارع طراد النيل بالكرنك غرباً ، وحتى ازدواج شارع دير الشايب (كمين يس) شرقاً بعرض ٢٥ متراً بمدينة الأقصر .

**(المادة الثانية)**

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي الالزامية لتنفيذ المشروع المشار إليه ، والبالغ إجمالي مساحتها ٢٣ فدانًا و١٩ قيراطاً و١١ سهماً ، والمبين موقعها وحدودها وأبعادها بالمذكرة الإيضاحية والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين .

**(المادة الثالثة)**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ رجب سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٨ يوليه سنة ٢٠٠٨ م) .

**رئيس مجلس الوزراء**

**دكتور / احمد نقيف**

## وزارة التنمية المحلية

### مذكرة إيضاحية

مشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨٣٨ لسنة ٢٠٠٨

باعتبار مشروع توسيع وتطوير ازدواج الطريق المحوري الذي يبدأ من شارع طراد النيل بالكرنك غرباً وحتى ازدواج شارع دير الشايب (كمين يس) شرقاً بعرض ٢٥ متراً بمدينة الأقصر - من أعمال المنفعة العامة والاسيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذها

أتشرف بعرض الآتي :

أفاد السيد الدكتور رئيس المجلس الأعلى للأقصر أنه في إطار تيسير سبل المواصلات لجماهير المواطنين وفتح محاور مرورية جديدة بالمدينة لتسهيل حركة المرور في نقل الأفواج السياحية من المدينة إلى الغردقة والعكس . فقد طلبت الوحدة المحلية لمدينة الأقصر تقرير صفة النفع العام لمشروع توسيع وتطوير ازدواج الطريق المحوري الذي يبدأ من شارع طراد النيل بالكرنك غرباً ، وحتى ازدواج شارع دير الشايب (كمين يس) شرقاً بعرض ٢٥ متراً بمدينة الأقصر ، وذلك على مساحة ٢٢ فداناً و ١٩ قيراطاً و ١١ سهماً ، وهي محدودة بالحدود والأبعاد التالية :

الحد البحري : أراضي زراعية ملك الأهالي بطول ٤ كم .

الحد الشرقي : توسيعة طريق الدير وكمين يس بعرض ٢٥ م .

الحد القبلي : أراضي زراعية ملك الأهالي بطول ٤ كم .

الحد الغربي : شارع طراد النيل (السوفتيل) بعرض ٢٥ م .

وقد وافق المجلس الشعبي المحلي الأعلى للأقصر على تقرير صفة النفع العام  
للمشروع بجلسته الاعتيادية رقم ٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٦  
كما وافق السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على أعمال التوسعة  
بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٩

تم إيداع مبلغ ١٢ مليون جنيه (فقط اثنا عشر مليون جنيه مصرى لغير)  
بالشيك رقم ١٦٦٧٧٤٥ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥ لدى مديرية المساحة بالأقصر لحساب  
تعويضات نزع الملكية لهذا المشروع بصفة مبدئية وسيتم تقدير التعويض النهائي  
فور صدور قرار نزع الملكية إعمالاً لأحكام المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة  
ب شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

ولما كان مشروع توسيعة وتطوير ازدواج الطريق المحوري الذي يبدأ من شارع طراد النيل بالكرنك غرباً ، وحتى ازدواج شارع دير الشايب (كمين يس) شرقاً عرض ٢٥ بـمـيـنـةـةـ الـأـقـصـرـ منـ أـعـمـالـ المـنـفـعـةـ العـامـةـ ، الـأـمـرـ الـذـيـ يـتـطـلـبـ اـتـخـاذـ إـلـجـاءـاتـ الـلـازـمـةـ لـتـقـرـيرـ هـذـهـ الصـفـةـ لـهـ وـالـاستـيلـاهـ بـطـرـيقـ التـنـفـيـذـ الـمـاـشـرـ عـلـىـ الـأـرـاضـيـ الـلـازـمـةـ لـتـنـفـيـدـهـ .

لذلك واعتباراً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعديلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض في بعض الاختصاصات .  
فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - في حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

٢٠٠٨/٧/٣ تحريراً في

وزير الدولة للتنمية المحلية

محمد عبد السلام المحجوب